

من وحي ثورة يوليو في الذكرى 58 رسالة من الزعيم عبدالناصر للمشير السلال.. تجيب على تساؤلات اليوم

أسماء الحمزة محمد



رسالة منذ أكثر من «أربعين عاماً» عمرها من عمر الثورة اليمنية، بالتحديد مع الشهر الأول للثورة، في ٢٣ يناير سنة ١٩٦٣م، رسالة تاريخية رصدت بعمق ورؤية واضحة المخاطر، التي عانت منها الثورة وتنتبأ بأهم الإشكاليات التي وقعت فيها ليست بلادنا فحسب، بل الأمة قاطبة وما زالت. والرسالة التي تعتبر رداً في الصميم لتساؤلات اليوم، هي في الأساس، رد على رسالة كان الرئيس السلال، قد بعث بها إلى الزعيم الخالد في نفوسنا دوماً يشكو إليه.. احتدام المعارك العسكرية ومسألة الاختلاف مع نائبه ونحن اليوم نعاي من احتدام المعارك بكل أشكالها فيما بيننا، متبحين الفرصة للأعداء للترقب على ظهورنا، فرجة للذي ما يشترى يتفرج على حال الأمة.

وفي حينها، وعلى عجل، جاء رد العملاق زعيم الأمة، عبدالناصر، نابع من القلب والفكر، حرصاً على حماية الثورة ووحدة قاداتها الأساس في وحدة الشعب والتفافه حول قيادة الثورة وبرؤيته الناقية جاء التشخيص الصائب، في أن القضية أعمق من أن تكون خلافاً بين أشخاص أو أنها تتوقف على بقاء شخص أو إبعاده، فالأشخاص هم على شأنهم أو تأثيرهم، فليس هم الأساس، بل المبادئ

والأهداف التي حددتها الثورة، والقصد في كلمات عبدالناصر الزعيم الاستثنائي حبيب الملايين، حامل هم الأمة، هو إثبات حقيقة يتجاهلها كثيرون اليوم، رغم وضوحها وضوح الشمس في وسط النهار.

وقد تضمنت الرسالة، أموراً بالغة الأهمية، متعلقة بمسار وحماية الثورة والبلاد والعباد، في ذلك الوقت، وهي كذلك اليوم، بل نحن أحوج من ذي قبل، لما جاء في الرسالة من وصايا لتصحيح مسار الوحدة، وحماية الوطن من

عنوان موضوع الأسبوع مع طلته الباسمة، ونجح فيما نجاح «الطريق».. فهيننا، ونامل مزيداً من التألق.

وقد جاء عنوان موضوع الأحد العدد (٧٤٥) «شوقي العظامي والاستقالة» وبصرف النظر عن

ماورد في الموضوع الموملاً له، فما يهمني توضيحه للقراء، دون الخوض في تفاصيل حق الانتخاب وعلاقته بالديمقراطية وتطوره على النحو الذي استقر عليه في الدساتير الحديثة، كما هو الحال في الدستور اليمني الناقد، في المادة الرابعة: «الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاوئها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة» كما استقر في الفقه الدستوري أن العضو المنتخب يمثل المصلحة المشتركة لجميع المواطنين وليس مواطن دأثرته، الذين انتخبوه، لذلك نصت المادة (٧٥) من الدستور اليمني على أن «عضو مجلس النواب يمثل الشعب بكامله ويرعى المصلحة العامة ولا يقيد نيابته قيد أو شرط».

وعودة إلى مقال الأستاذ علي عبدالمجيد، الذي أشار إلى أن: «ما أقدم عليه الزميل شوقي، وإن كان في الاتجاه الصحيح، لكن المواطن الذي انتخبه، قد يكون له رأي... ماذا؟»

فإن قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م واضح في هذه المسألة فمثلاً.. المادة (١٠١) تنص على أنه: «يتمتع عضو المجلس المحلي بالحقوق الآتية:

١- التعبير بحرية عن رأيه في اجتماعات المجلس ولجانه المتخصصة».

أو المادة (١٠٥) فتنتص على أنه: (لايسأل عضو المجلس المحلي عما يديه من آراء أثناء اجتماعات ومناقشات المجلس).. ويصدر شروط الاستقالة فلم يذكر المشرع إلا الآتي: المادة (١١١) (أ) تقدم الاستقالة من عضوية المجلس المحلي مسببة إلى رئيس المجلس، ويجب عليه عرضها على المجلس في أقرب اجتماع يعقده، ولا تعتبر مقبولة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين، وفي هذه الحالة يقرر المجلس خلو مقعد العضو المستقل، ويتم ملء المقعد الشاغر وفقاً لأحكام هذا القانون).

ولا يمارس عضو المجلس المحلي مهام العضوية، إلا بعد أداء القسم المنصوص عليه في المادة (١٠٠) التي تقول: (يقسم عضو المجلس المحلي أمام المجلس قبل مباشرة مهام العضوية اليمين التالية: (أقسم بالله العظيم أن أؤدي واجبي في هذا المجلس بكل أمانة وإخلاص وأن أحترم الدستور والقانون والله على ما أقول شهيد).

والخلاصة هي أن الاستقالة حق يقدر به العضو ونظم القانون شروطها، وقد تكون هذه الاستقالة لا علاقة لها بالمنجزات والمكاسب التي أشار إليها الأستاذ علي عبدالمجيد، فالعضو الذي أقسم اليمين السالف ذكره، ربما ثمة عوائق أخرى أرغمته على الاستقالة.. والله أعلم بالسراء، وهو وراء القصد من هذا التوضيح.

المهنتون: أحمد وأسامة محمد عبدالله سرور، وجدي طلحة، حسن درويش، عبدالرب شاهر طالب، حامد أحمد سعيد بلخير، محمد سعيد عامر، عارف عبدالرب شاهر، علوي عبدالرحمن الجاوي، جمال عوض بادويح ورؤوف عيسى

لماذا.. ومن أجل من نكتب..؟!

محمد الحيمدي



الحرف في الفم طعم وفي اليد لون وفي العين والقلب وقع.. كلمات تتلاعب بها حين نكتب لإبهار القارئ أو التعالي عليه.. ونحن حين نكتب لقضية ما، نكتب لأسباب عديدة أذكر منها ثلاثة:

الأول: الإيمان بهذه القضية والاستعداد للتضحية من أجلها.

الثاني: سبب مفتعل أحياناً للإرضاء أو للنفاق لمصلحة ذاتية.. وهذا ما يجعل الكتابة تزلفاً.

أما السبب الثالث: فهو مجرد الحصول على (مكافآت) مقابل ما نكتب.

إن عشق الحرف والإيمان بالقضية التي نؤمن بها ونكتب من أجلها يدفعنا إلى أن نراجع ما نكتب أو قبل ذلك نتروى لكي نكون أولاً صادقين مع أنفسنا ومع من يقرأ لنا يحترمنا هؤلاء القراء، أما إذا كنا نكتب لمجرد الكتابة وظهور أسمائنا في هذه الصحيفة أو تلك فإننا بذلك نمارس الخداع مع أنفسنا..!

ما أريد قوله إن الأمانة الصحفية والأخلاقية تفرض علينا أن نكتب عن شيء نؤمن به ونعمل من أجله في سبيل تقديم الجديد والمفيد للقارئ الذي نريد أن نكون محط احترامه نقرأ هذه الأيام وأقولها بكل أسف كتابات على مختلف ألوانها السياسية والاجتماعية والأدبية والتاريخية.. الخ فلانجد فيها من الجهد والإبداع والرؤية الواضحة وعديمة المضمون والهدف المفيد المثمر.. غياب قول الحقيقة ونقد الأوضاع السيئة في المجتمع وتعريه مكامنها وأسبابها المتسببين فيها وطرح الحلول والمقترحات بغية إصلاحها أو حتى الحد منها.. لانجد في هذه الكتابات، ما يغذي العقول ويسعد القلوب والخواطر ويجلي الهموم والكدر.. والسؤال.. لماذا؟!.. والجواب.. هو لسبب الحاجة، إن وضع كهذا يحتاج إلى وقفة جادة ومسؤولة لنكتشف مكن هذا الخل، ونضع له المعالجات.. فرفقا بالقراء..!

مراكز عدن الصيفية.. لله يا محسنين..!

أن تصرف المخصصات مبركاً حتى لا يضطر القادة في الميدان للاستلاف من المدكن والبقال والزبال في بعض الأحيان.. فالمسؤولية تقتضي الأمانة ويقظة الضمير وعلى أجهزة الدولة متابعة ذلك دائماً وأبداً. المراكز الصيفية أمانة، أيها القادة فلا تبخلوا عليها، ولا تساموا في إعطائها ما تستحقه للعمل الكبير.. وماتزال سلبيات الأعمار الماضية ماثلة.. ولا عزاء للإعلام بشكل عام، لأنه لم يحقق شيئاً ذا جدوى لإصلاح الإوجاج.

مبكراً فلماذا التأخير الذي عايشناه في سنين ماضية، مايزال حتى اليوم، وكأنه حق من حقوق المسؤولين الذين يهيمهم (الزلط والسير الغلط)؟!.. إننا هنا نستشعر أهمية



نعمان الحكيم

• كان العشم في أن يستفاد من أخطاء الأعمار الماضية لإدارة المراكز الصيفية ثم في الوقت الذي كنا فيه قد انتقدنا تسليم مفاتيح الأمور ومقاليدنا بالنسبة للمراكز الصيفية (وليس المخيمات) - لأنها أكبر بكثير- لوزارة الشباب والرياضة.. ومكاتبتنا وأشرنا إلى تخلي التربية عن ذلك بمثلما تخلت عن كثير من الأمور الهامة.. أقول لقد صدق حدسنا ومعنا العشرات والمئات من الناس، فمن يوم أول أمس، لم تصل مخصصات هذه المراكز التي نعلق عليها الآمال وترصد لها الدولة الملايين بهدف جمع الشباب والطلاب حول الوطن لقضاء الفراغ الذي يواجونه جراء عطلة الصيف، ومواجهة الأفكار والحركات الهدامة والظلامية، فلماذا تتأخر هذه المخصصات، في وقت نحن نرجع أن تسخر فيه كافة الأمور للأنشطة المختلفة.

• إن المراكز الصيفية التي هي ضمن اهتمامات الرئيس شخصياً يجب أن تتحرر من عقدة المركز، وأوجه كلامي لوزير الشباب والرياضة، لما عرف عنه من حسم وحزم، لأن يتابع شخصياً كل الأمور، خاصة المالية وأن يشرف على صرفها للمحافظات في وقت مبكر حتى تسير الأمور سيراً حسناً، وتؤدي المراكز الصيفية هذه النتائج المتوخاة، على الأقل جمع أعداد الشباب وتأطيرهم في أعمال مفيدة، وليس تركهم في الفراغ القاتل.. ونعلم أن أي عمل يلزمه المال.. وقد سخرته الدولة

صبراً آل اليماني

نتقدم بأحر التعازي والمواساة إلى الأخ

ياسر اليماني

وكيل أول محافظة لحج

بوفاة

والدته

تغمدها الله بواسع رحمته وأدخلها فسيح جناته وأهم أهلها

وذويها الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

الأسيف: أيمن محمد ناصر محمد

صبراً آل اليماني

نتقدم بخالص العزاء

والمواساة إلى الأخ

ياسر اليماني

وكيل أول محافظة لحج

بوفاة المغفور لها باذن الله تعالى

والدته

للفقيدة الرحمة ولأهلها

وذويها الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

الأسيف:

سعيد عبدالله حيدرة

عزاء آل الحطرة

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا نبأ وفاة المناضل

علي أحمد الحطرة

وبهذا المصاب الجلل نعزي ابنه

حسن علي أحمد الحطرة

وجميع أفراد الأسرة الكريمة وآل الحطرة

للفقيد الرحمة ولأهله وذويه الصبر والسلوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون.

الأسيفون: أيمن محمد ناصر محمد، كامل ناصر محمد، الحاج

عبدالجبار مقبل «الجبرة»، عتيق مقبل فارع وأولاده، عبدان

دهيس، ورواد منتدى «الطريق» وآل ناصر بالتواهي